المصالحة الفلسطينية : هل يكمن الشيطان في التفاصيل ؟

ماثيو ليفيت و نيري زيلبر

بينما يستعد كلّ من الفصيلين الفلسطينيين المتخاصمين «فتح» و «حماس» لإعلان أسماء وزراء الحكومة التكنوقراطية المشتركة في وقت وشيك هذا الأسبوع، لا يزال الغموض يلف الكيفية التي سيتم بموجبها تطبيق الأحكام المختلفة التي نصّ عليها اتفاق المصالحة المبدئي الشهر الماضي. ولا يزال عدم اليقين يهيمن على عدد كبير من القضايا، بدءاً من الأمن، وموظفي القطاع العام في غزة، والسلطة التشريعية الخاملة، والانتخابات المقبلة، ووصولاً إلى تشكيلة منظمة التحرير الفلسطينية. هذا وتتوقف السياسة الأمريكية والدولية تجاه مساعي المصالحة الفلسطينية على كيفية معالجة هذه القضايا – على افتراض أنه يمكن حلها بأي حال من الأحوال.

المبادئ الأولى

في أعقاب الفوز التشريعي الذي حققته «حماس» عام 2006، بيّن المجتمع الدولي بوضوح أنه يتوجب على أي حكومة فلسطينية مستقبلية أن تلتزم بالمبادئ الثلاثة التي وضعتها «اللجنة الرباعية» الدولية حول الشرق الأوسط (أي الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا) وهي: (1) الاعتراف بإسرائيل، (2) نبذ العنف، و (3) احترام الاتفاقات السابقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى النحو نفسه، أصر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مراراً وتكراراً على ضرورة امتثال أي وحدة حكومية لهذه الشروط وبالتالي تكون مؤهلة لنيل المعونة المقدمة من المانحين والاعتراف الدبلوماسي بشكل مستمر. ولكن في مقابلة أجراها نائب رئيس المكتب السياسي لـ حركة «حماس» موسى أبو مرزوق في 5 أيار/مايو، قال إن شروط «اللجنة الرباعية» "لا تعنينا بشيء"، وأن «حماس» لن تعترف بإسرائيل" وأكد أن "هذا الأمر خط أحمر لا يمكن تجاوزه"، وأنه لن يتم نزع سلاح كتائب «عز الدين القسام». وأضاف "موقف «حماس» معروف، فهي لن تسمح بالعبث ببندقية «القسّام» تحت أي ظرف".

بيد أن الحكومة التكنوقراطية التي لا تضم حركة «حماس» بشكل رسمي قد تتيح للفلسطينيين وللمجتمع الدولي المراوغة بشأن شروط «اللجنة الرباعية» أو هكذا حسبما هو متوقع. ولكن بغض النظر عن الشخص الذي سيتولى رئاسة الحكومة أو أي وزارة من الوزارات، ستبقى مجموعة من المسائل الأمنية والمؤسسية والسياسية بحاجة للمعالجة، وعلى أساس هذه التفاصيل الشائكة يتعين الحكم على اتفاق المصالحة.

الحواجز الأمنية

لعل التحدي الأهم الذي يواجه اتفاق المصالحة هو مسألة التكامل والإصلاح الأمني. فبالنسبة للسلطة الفلسطينية برئاسة «فتح»، والمجتمع الدولي، يُعتبر استمرار التعاون الفلسطيني مع إسرائيل في مجالات مكافحة الإرهاب، و[المحافظة على] القانون والنظام، ومكافحة الجريمة أمرٌ جوهري. وتسعى حركة «فتح» إلى الحفاظ على الاستقرار الذي عملت جاهدة على إرسائه في الضفة الغربية من أجل إبقاء باب المفاوضات المستقبلية مفتوحاً مع إسرائيل، والبقاء في دائرة رضا مجتمع المانحين الدوليين.

إلا أن هذا النوع من التعاون مع إسرائيل مرفوض قطعاً لدى «حماس». ومع أن رئيس وزراء «حماس» إسماعيل هنية أعلن مؤخراً أنه توصل إلى اتفاق مع «فتح» بشأن عناصر من "الملف الأمني"، صرّح رئيس المكتب السياسي لـ حركة «حماس» خالد مشعل أن "المصالحة لا تعني نهاية المقاومة للمحتلين، وأن المقاومة سوف تستمر ما بقي الإحتلال". وقد كان مسؤول آخر رفيع المستوى في «حماس»، هو الأمين العام لمجلس الوزراء في غزة عبد السلام صيام، صريحاً بالقدر نفسه، حينما أشار (بشكل لا يصدق) عن وجود بند [أمني] لم يكن معروفاً مسبقاً في اتفاق الوحدة مع «فتح»، "يجرم" التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وفي ما يتعدى حدود الخطابات، يحتوي "الملف الأمني" على عدة حواجز لوجستية مهمة تعترض طريق المصالحة. والحاجز الملموس أكثر من سواه هو أن وزارة المالية في غزة أشارت هذا الشهر أن أجهزة الأمن التابعة لـ «حماس» تضم نحو 25 ألف موظف، "ينتمي معظمهم إلى كتائب «عز الدين القسام»" – جناح النخبة الإرهابي للجماعة. ووفقاً لأحد المصادر، فإن ثلثي رجال الشرطة التابعين لـ «حماس» يعملون كرجال شرطة في النهار ويتحولون إلى عملاء سريين لـ كتائب «عز الدين القسام» في الليل اعتباراً من عام 2010.

في ضوء التزام الحركة العلني بمواصلة القتال ضد إسرائيل، فإن تحديد كيفية التعامل مع مقاتلي «حماس» يشكل تحدياً كبيراً. وفي تصريح أدلى به مؤخراً أحد مسؤولي كتائب «عز الدين القسام» عبر وسائل الإعلام، أوضح أنه في ظل حكومة وحدة وطنية جديدة، "سيخضع هؤلاء الموظفون لإمرة القيادة العسكرية لكتائب «القسام»، وليس لمديرهم الحالي في وزارة الداخلية." وفي المقابل، إذا حدث وانصاعت قوات «حماس» لسلطة حكومة الوحدة الوطنية، سوف يتعين وضع الترتيبات اللازمة لعزل عناصر القوى الأمنية الفلسطينية الرسمية – المدعومة من الغرب وممولة من قبله – عن زملائهم المقاتلين المتشددين في غزة.

وفقاً لعدة تقارير، يدعو اتفاق المصالحة الحالي إلى عودة ثلاثة آلاف شرطي تابع لـ حركة «فتح» في الضفة الغربية، الذين عملوا في غزة قبل انقلاب «حماس» عام 2007، إلى القطاع الساحلي وإعادة إدماجهم في قوات الأمن المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير أن قوات "الحرس الرئاسي" للرئيس عباس ستستأنف مهامها السابقة عند معبر رفح. إلا أنها ستكون مسلحة بأسلحة خفيفة فقط، كما تشير تكهنات وسائل الإعلام مؤخراً إلى احتمال تشكيل "لجنة عربية" بإشراف مصري من أجل إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في غزة وفقاً للقانون الفلسطيني الرسمي – وهذا بيان نوايا مبهم يسلط ضوءاً أكبر على العوائق البيروقراطية والإيديولوجية البالغة التي تفرضها نية «حماس» بالتمسك باستقلاليتها القتالية.

وفي الواقع أن العدد الرمزي من ضباط «فتح» الذين يُقال أنه من المقرر أن يعودوا إلى غزة لن يتمكنوا بطبيعة الحال من السيطرة على «حماس» – وأن «حماس» تدرك ذلك. وكما قال أحد عناصر الحركة للإعلام مستخفاً بنشر "ثلاثة آلاف ضابط شرطة فقط". "ستبقى القوى الأمنية واستحتها خاضعة لسيطرة «حماس»، ولن يتم إجراء أي تغييرات جذرية في بنيتها، على الأقل خلال السنة الأولى."

وفي هذا الصدد، يُحتمل أن تكون «حماس» سائرة على الخطى المعهودة والناجحة للجماعة الشيعية اللبنانية المسلحة «حزب الله». فبعد احتلال غزة عام 2007، أعاد قياديو كتائب «القسام» تنظيم ميليشيتهم الخفية ذات البنية الركيكة لتحويلها إلى جهاز أمن رسمي مزود بأسلحة متطورة مثل الدبابات والصواريخ، وحتى المركبات الجوية غير المأهولة. وفيما تكره «حماس» التخلي عن هذه القدرات العسكرية اليوم، من المحتمل أنها تحاول التفاوض على اتفاق تحتفظ فيه بميليشيا "المقاومة" المستقلة التابعة لها حتى في الوقت الذي يشارك فيه أعضاؤها في حكومة الوحدة الوطنية – على غرار تلك القائمة في لبنان، والتي تضم وزراء يمثلون «حزب الله» في الحكومة. وفي الآونة الأخيرة أشار مسؤول من قبل الجماعة لم يُذكر إسمه بأن "«حماس» تريد تجنب المسؤولية الوزارية على الشؤون المدنية، ولكن تريد الحفاظ على قوتها كمجموعة مقاومة شعبية".

وحتى بغض النظر عن هذه الأسئلة المتعلقة بـ كتائب «القسام»، ليس واضحاً من هي الجهة – إن وجدت – المسؤولة عن منع الجماعات المتطرفة غير المنتمية إلى «حماس» في غزة من تنفيذ اعتداءات على إسرائيل. لكن الواضح هو أنّ أياً من «حماس» أو «فتح» لا ترغب في تحمل هذه المسؤولية.

موظفو القطاع العام في غزة

سيتوجب على اتفاق الوحدة الوطنية أن يعالج أيضاً القضية الشائكة التي تخص موظفي الحكومة الآخرين في غزة، فهناك نحو 40 ألف موظف تابع لـ «حماس» (على سبيل المثال، المعلمين والأطباء والممرضات والموظفين) يشكلون حالياً صميم البيروقراطية العامة للأراضي الفلسطينية. ومنذ استحواذ «حماس» على الحكم، استمرت السلطة الفلسطينية في دفع رواتب نحو 70 ألف موظف تابع لـ «فتح» في غزة، على الرغم من أن الغالبية العظمى منهم لم يعودوا يعملون أصلاً. وقد أشار هنية مؤخراً إلى أن اتفاق المصالحة لن يتسبب بطرد أيّ من موظفي القطاع العام داخل غزة؛ ومع نسبة بطالة محلية تناهز الخمسين في المائة، ثمة أسباب اجتماعية وإنسانية تحول دون إجراء تسريحات جماعية للموظفين.

إلا أن مختلف الدول المانحة، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، تحث السلطة الفلسطينية منذ وقت طويل على ترشيد جدول رواتبها المتضخم للقطاع العام. وتتطلب الحيطة المالية قيام أي حكومة فلسطينية جديدة بمعالجة هذه المسألة بدلاً من اكتفائها بإضافة كوادر «حماس» إلى جدول الرواتب الرسمي للسلطة الفلسطينية. وبالفعل، تشير التقارير غير الرسمية إلى أن «حماس تقوم بترقية بعض الموظفين إلى مراكز في المستوى المتوسط داخل وزاراتها – وقد أشيع أن الكثيرين منهم غير مؤهلين للمناصب – وذلك لمجرد أن تحافظ على قبضتها على مؤسسات غزة بعد حدوث التغير الكلي نحو التكنوقراطية.

دور المجلس التشريعي

تشكل "إعادة تفعيل" «المجلس التشريعي الفلسطيني» – برلمان السلطة الفلسطينية الذي لم يعقد أي اجتماع منذ عام 2007 – أحد أهم عناصر اتفاق الوحدة الوطنية. يُشار إلى أن «حماس» تحتفظ بغالبية المقاعد في الهيئة المكونة من 132 مقعداً في هذا المجلس، بما فيها أعلى مناصبه – فعضو الحركة عزيز الدويك هو رئيس المجلس والخلف القانوني الأول على رئاسة السلطة الفلسطينية إذا ما استقال عباس أو أصبح غير قادر على القيام بمهام منصبه. ووفقاً لهذا السيناريو، يفترض أن يتولى الدويك المنصب لفترة مؤقتة أمدها ستين يوماً يتعين خلالها إجراء انتخابات رئاسية جديدة.

من الناحية اللوجستية، ليس من الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستسمح لأعضاء البرلمان الذين يمثلون غزة بالذهاب إلى الضفة الغربية لحضور اجتماعات «المجلس التشريعي الفلسطيني» في رام الله، وقد أفادت التقارير أن تسعة نواب لا يزالون معتقلين في السجون الإسرائيلية. أما من ناحية السياسات، فتقضي إحدى المهام الرئيسية لـ «المجلس التشريعي» بالإشراف على موازنة السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يتم وضع مشروع ميزانية حقيقي خلال الأشهر المقبلة، إلا أن السلطة التشريعية التي تحتفظ فيها «حماس» على أغلبية المقاعد قد تمارس نفوذاً غير ملائم على الأولويات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية ومواردها الوزارية ومشاريعها التنموية.

الانتخابات المقبلة

إنّ الهدف النهائي المعلن لعملية المصالحة هو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد ستة أشهر على الأقل من تنصيب حكومة الوحدة الوطنية. وفي الواقع، أن المهمة الرئيسية الأولية لحكومة الوحدة الوطنية كما أفادت التقارير، هو التحضير لهذه الانتخابات.

وكان عباس قد ذكر في وقت سابق أنه لا ينوي خوض انتخابات أخرى، ولكن مثل هذه الوعود يمكن عكسها بسهولة. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، لا يزال الرئيس عباس يحظى بشعبية أكبر من أي مرشح آخر، وسوف يكون مفضلاً.

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية، فقد أصدر عباس مرسوماً رئاسياً لم يلقَ اهتماماً يُذكر في عام 2007 غيّر فيه القانون الانتخابي إلى نظام تمثيل نسبي للجميع (أي القوائم الحزبية)، وقد شكلت هذه الخطوة تبدلاً ملحوظاً عن انتخابات 2006 ذات النظام المختلط حيث تم تخصيص ستة وستين مقعداً عبر التمثيل النسبي وستة وستين آخرين عبر التصويت وفقاً للمحافظات. وفي ذلك الوقت، تعادلت حركتا «حماس» و «فتح» أساساً في التمثيل النسبي لكن أصوات الناخبين وفقاً للمحافظات رجحت كفة الميزان لصالح «حماس» بأغلبية ساحقة (45 مقعداً مقابل 17 مقعداً لحركة «فتح»). ومن شأن التأكيد العلني لمرسوم عام 2007 أن يشير عن نية عباس الجدية لإجراء انتخابات مفتوحة على الرغم من المخاطر المتأصلة.

الأسئلة المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية

يدعو اتفاق الوحدة الوطنية إلى مواصلة المناقشات حول إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية – الجماعة المظلية السياسية عبر الوطنية للشعب الفلسطيني، ولطالما نادت «حماس» و "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" بإصلاح شامل يساعدهما على ضمان مشاركتهما، ولكن من غير الواضح كيف قد تتم هذه العملية.

وجدير بالذكر أن "المجلس الوطني الفلسطيني" – برلمان منظمة التحرير الفلسطينية المؤلف من نحو 700 عضو – لم يجتمع رسمياً منذ عام 1996 (في عام 2009 عُقدت جلسة "غير عادية" في رام الله، إلا أن هذه الهيئة لم تحقق النصاب القانوني خلال ما يقرب من عقدين من الزمن). واليوم تهيمن على المجلس حركة «فتح»، مع أن معايير الإنضمام إليه مبهمة. فالمندوبون فيه ينحدرون من ثلاثين بلداً، وفقاً للتقارير، ولا يمثلون الأحزاب السياسية الفلسطينية فحسب بل أيضاً نقابات العمال والجماعات الطلابية والجمعيات المهنية. ومما يزيد من تعقيد الأمور هو حقيقة أن "المجلس الوطني الفلسطيني" كان قد صوّت لصالح تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماعه عام 1996، بإزالته بنود تدعو إلى الكفاح المسلح وتدمير إسرائيل.

الخاتمة

حتى الآن، اعتمد كلٌ من المجتمع الدولي وإسرائيل سياسة "الانتظار والترقب" فيما يتعلق باتفاق المصالحة الفلسطينية. وفي حين علقت إسرائيل محادثات السلام بسبب الاتفاق بين «حماس» و «فتح»، إلا أنها لم تمض قدماً في العقوبات المالية التي هددت بفرضها على السلطة الفلسطينية.

ومن جانبهما، اتخذتا «حماس» و «فتح» خطوات تجريبية نحو ما تسميانه "التوافق الوطني". ومنذ توقيع الإتفاقية الأولية الشهر الماضي، سُمح للصحف المتنافسة بالعمل مجدداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تخلت «حماس» عن سيطرتها على مقر عباس في غزة. وفي المقابل، أتيح لعناصر «حماس» التصرف بعلنية أكبر في الضفة الغربية، وجاء ذلك عندما ساهموا في مظاهرة مشتركة مع حركة «فتح» في الخليل وأقاموا مأتماً جماهيرياً ضخماً في رام الله لإرهابيَين إثنين توفيا منذ فترة طويلة.

ومع ذلك، وكما توضح القضايا المذكورة أعلاه، تبقى العوائق التي تعترض المصالحة الحقيقية بين الحركتين كبيرة وملحوظة. إن قدرتهما على إحراز تقدم في مجال التغييرات الأمنية والمؤسسية والسياسية هي التي ستملي ليس فقط المسار المستقبلي للسياسة الفلسطينية، ولكن أيضاً العلاقات مع المجتمع الدولي واحتمالات إحياء عملية السلام مع إسرائيل. وفيما يتعلق بـ «حماس» على وجه الخصوص، فإن الشيطان يكمن بالتأكيد في التفاصيل.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

رجل لبناني محترم !

د . محمد الرميحي

غادر ميشال سليمان القصر الجمهوري في بيروت آخذاً معه صدق وعده، قال للبنانيين منذ البداية «لا أرغب ولن أحاول أن (أمد فترة الرئاسة)». الرغبة في التمديد في تاريخ لبنان الحديث فجرت صراعاً ظاهراً أو مكتوماً، ترك ندوباً غائرة على وجه لبنان. القضية تكمن في وحل السياسة اللبنانية، وأكاد أقول في سلوك كثير من السياسيين اللبنانيين، وقليلاً منهم فقط استثني. لقد كان ميشال سليمان منذ فترة في مرمى نيران هؤلاء الساسة، على محطات التلفزيون وأعمدة الصحف، بل على وسائل الاتصال الاجتماعي، «يقسمون» بأفضل ما لديهم من أرباب، وأغلظ ما في جعبتهم من ألفاظ أن «سليمان لن يغادر» وسوف «يطالب بالتمديد»!.. وأن كل ما يقول ويفعل ما هو إلا مناورة لا أكثر، ويسمع الرجل كل ذلك الهراء ضد شخصه وموقفه ويكظم غيظه، وبعد أن تسمعت أجواء الجمهور المتلقي بسبب ذلك القصف المتحامل، يحمل الرجل نفسه وعائلته ويرحل، ثم لا يبلع بعض السياسيين المدججين بالسلاح الستهم، فقد قال زعيم أحد الفرقاء ادعاء، بعد رحيل الرجل، إن المعركة كانت معركة «التمديد». لقد طارده الافتراء السياسي حتى باب التقاعد!.. وأظهر أيضاً أخلاقاً بعيدة عن القروسية، حيث يهاجم الرجل بعد أن سلم سلاحه !

في لبنان، سياسياً، تنتعش عملة تدمير الشخصية وبصلافة وبلا حد أدنى من الأخلاق، فالمخالف يُرمى بأغلظ الصفات وأكثرها سوءاً، وحتى في بعض الأوقات يصوب على رأسه الرصاص. الرئاسة في لبنان، منذ أن بدأ لبنان الجمهورية، مشكلة المشاكل. ولم يمر استحقاق رئاسي فيها إلا وجاء معه الشقاق والخلاف، كان الخلاف في السابق يتمركز حول شهية الرئيس في التجديد أو التمديد، ولكن بعد قتل رئيسين (معوض وجميل)، ثم قتل رئيس وزراء (الحريري)، لم تعد السياسة في لبنان «حرتقات»... أصبحت «محرقات» إن صح التعبير. ومع وجود فريق مسلح، يفرض الرأي السياسي بالقوة الغاشمة، ويسعى إلى تحقيق أجندات ظاهرة أو خفية، تضع لبنان خارج مواصفات الدولة، تتلاشى السياسة لتحل محلها القوة.

وحده ميشال سليمان تحمل العهدة وصدق الوعد، إلا أن أمثاله في لبنان قليلون.

يتبع لبنان الآن على الحدود الطائفية، لقد تجاوز الذبح إلى الحدود المصلحية الضيقة للعشائر والرئاسات اللبنانية المختلفة والمتناحرة، حيث اختفت تماماً المصالح حتى الطائفية على سوئها، لترتفع مصالح الميليشيات المسلحة وشهية أفراد طموحهم أكبر من إمكانياتهم. لبنان يقدم درساً بليغاً في الاستهانة بما يسميه العالم اليوم «آلية الديمقراطية»، وليس أفضل لطلاب العلوم السياسية من مثال لدراسة فشل ممارسة تلك الآلية إلا المشهد اللبناني (طبعاً مع إضافة المشهد العراقي لتعزيز الفكرة) .

كيف يمكن لسياسي، حتى في لبنان، أن يتام، وهو يعرف أن نتيجة أفعاله تعرض مواطنيه للفقر، ويحرم أهله من العيش الكريم ويزيد في فقر مواطنيه ويعرضهم لخلل أمني وانكشاف أخلاقي، ثم ينام قرير العين في بيته؟ وكيف يبرر سياسي، أخلاقيا على الأقل، أنه ينتظر «الدخان الأبيض» من مكان ما خارج الحدود، حتى يتفضل ويذهب إلى التصويت في البرلمان لهذا الشخص أو ذاك؟ أو لكي يقر قانوناً تحتاجه شريحة واسعة من اللبنانيين؟!

مهما أوتي المراقب من قدرة على المتابعة وضبط أدوات التحليل فإن المسألة اللبنانية تستعصي على الفهم والتحليل، وكثيراً ما يلقي السياسيون اللبنانيون، بعد انتهاء الأحداث، اللوم على آخرين، كقولهم مثلاً في الإشارة إلى الحرب الأهلية اللبنانية الفظيعة بين عامي 1974 و1990 إنها «حرب الآخرين في لبنان»... كيف يمكن أن نفهم تلك الإزاحة، وكل «أدوات الحرب البشرية» لبنانية؟

ارتهان كثير من سياسيي لبنان إلى الخارج، تحت غطاء أيديولوجي أو إغراء مالي (سيان)، هو الذي يحرم الكثرة الكاثرة من اللبنانيين من عيش كريم في بلادهم. وما هذه المعركة المحتدمة اليوم على الرئاسة الأولى إلا تعبير عن ذلك الاستقطاب المشوب بالعبث، وهو قد يحقق مصالح البعض، لكنه بالتأكيد يهدر مصالح أغلبية كبرى من اللبنانيين من كل الطوائف. الزعماء السياسيون يتحدثون إلى مؤيديهم بدعوى أنهم يسعون إلى جلب المن والسلوى، لكنهم في الحقيقة يسلبونهم حق العيش الكريم في وطنهم، وحتى حق الأمن على حياتهم. لا يستطيع عاقل أن يفهم بسهولة هذا الاحتدام والتصادم المميت للبلاد والعباد، إلا من خلال أنانية مفرطة للسياسيين اللبنانيين، ومن ارتهان بعضهم كلياً إلى ولاء خارجي استزلامي، يقدم إلى الناس في خطب راسبوتينية مغيبة للعقل، فهل انتخاب «رئيس لبناني»، وهو في الحقيقة الدستورية الأخيرة «منزوع الدسم» وسلطاته في أغلبها شكلية، يمثل كل هذه المعضلة، وهناك عدد، يزيد على أصابع اليدين وأكثر (رجالاً و/أو نساء) من أهل الخبرة والدراية من «الموارنة» أصحاب الحق في الكرسي الرئاسي، كما فصل الدستور اللبناني المعدل، يمكن لهم أن يصبحوا بامتياز ذلك الرجل (أو المرأة) الذي يحل بسلام في بعبدا (مركز رئيس الجمهورية) ويرحل أيضاً بسلام عندما يأتي الوقت لذلك، بأقل قدر من الضجة ومن الشقاق؟!

المنطق يقول ذلك، إلا أن الشيء المؤكد أن كثيراً من الساسة اللبنانيين هم أبعد خلق الله عن المنطق، وهم يهيئون بأفعالهم تلك الأرض اللبنانية إلى الخراب، والإنسان اللبناني إما إلى الاستزلام أو الهجرة. هل هي لعنة وقعت على لبنان لا يعرف أحد متى وكيف يمكن أن ترفع؟ أم أن الأمر قصور ضخم في تحمل مسؤولية بناء وطن آمن ومتطور؟ لا أحد يعرف. أما المعروف على الأرض الآن فهو أن رجلاً شريفاً في لبنان حمل المسؤولية ثم ودع بلاده بحسرة، فهو رئيس لم يتسلم، كما يفعل كل العالم، من رئيس سابق، ولا أتيحت له الفرصة أن يُسلم الأمانة إلى رئيس لاحق، فأصبح لبنان من الآن وصاعداً، بلداً بلا رأس، والآن ساسته أو أكثرهم بلا عقل!! فكلهم رؤوس!!

آخر الكلام:

يقول السيد حسن نصر الله، في خطابه الأخير، إن المقاومة لا تحتاج «رئيساً يحميها، فهي تحمي الدولة. تفضلوا!! فهل هناك تدمير للشرعية أكثر من ذلك ؟

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

ربيع تونس.. يُدرك بالسفارات ما لا يُدرك بالعسكر

محمد هنيد

عندما عجز الانقلابيون عن استنساخ النموذج المصري في تونس بسبب اختلاف السياقين الثوريين وتمايز التركيبة الأمنية والعسكرية في كلا البلدين، حركت آلة الانقلاب مخالبها الدبلوماسية لخنق الربيع العربي في مهده حتى لا يمتد لهيبه إلى الجوار المغاربي فيغري غيره به خاصة إثر قساوة الدرسين المصري والسوري فيكتفي منه ببعض الإصلاحات السطحية دون تغيير كبير في عمق الدولة وتحقيق أهداف الثورة.

انجزت السفارات الأجنبية –بطلب من الإخوة العرب– عملا جبارا في تونس من خلال فرضها الشرعية التوافقية على الشرعيتين الثورية ١٧ ديسمبر/كانون الأول٢٠١٠ والانتخابية ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ مشغلة في سبيل ذلك اقصى طاقات الذعر الإعلامية والسياسية والمالية وتحريك خلاياها المستيقظة في صفوف النخب التي تنكرت منذ البداية لمصالح أمتها بعد أن عرت تسائم الربيع زيف نضالاتها.

المشهد الانقلابي

المشهد التونسي مخالف للمشهد المصري رغم انخراط المشهدين في السياق نفسه، فمصر تقف على باب نفق مظلم لا يعلم منتهاه إلا الله ثم الراسخون في العلم الاستخباراتي وبعض عرابي الانقلابات في المنطقة العربية.

هناك نجح العسكر بفضل الدعم الخارجي القوي وغباء الإخوان السياسي في الانقلاب على السلطة الشرعية انتخابيا وإعلان انتهاء الفسحة الثورية ثم اختطاف الرئيس الشرعي وحرق المتظاهرين أحياء في ميادين القاهرة والتأسيس لواحدية ستكون دون شك من أحلك الفترات في تاريخ مصر الحديث إن لم تستعد القوى الحية في مصر ثورتها وتنفض عنها غبار العسكر السام.

أما في تونس فتتباطل منذ مدة الأخبار السارة بشكل مريب من توافق وطني بين أطراف لا علاقة لها بالثورة أساسا واختيار رئيس الحكومة المسقط خارجيا ثم المصادقة على دستور لا يختلف عن دستور بن علي كثيرا ولا يملك أصلا آليات إنجازه اليوم، فالقضاء على إرهاب مصطنع وتطهير جبل الشعانبي الشهير وتصفية قتلة بلعيد والبراهمي، ثم تعلن النقابات العمالية عن هدنة اجتماعية بعد أن دمرت الاقتصاد وركعت المجتمع خلال ثلاث سنوات ثم يصمت الإعلام الإنقلابي فجأة ويزغرد الجميع.

لقد فشل الخارج قبل الداخل، وبارك الجميع شرقا وغربا نجاح الربيع العربي في مهده تونس بعد المصادقة على الدستور العظيم وأرسل العم سام تهانيه المفعمة بالحرية والأمان– الصادقة طبعا– لشعب تونس الكريم، متعللين بكذبة كبيرة صدقها التونسيون أنفسهم، وهي أن شعب تونس مختلف عن الشعوب العربية الأخرى، في حين أن تونس –لمن لا يعلم– مخبر متقدم للحداثة الكاذبة والديمقراطية المزيفة، مخبر انفجر فجأة نتيجة خلل في المقادير الكيميائية التي لم يحسن بن علي وزبانيته خلطها فامتد الحريق إلى بقية المخابر العربية الأخرى ولا يزال.

ما تسعى إليه القوى المعادية للثورة العربية في الداخل ممثلة في أذرع الدولة العميقة بركائزها البوليسية والإعلامية والقضائية هو الحد قدر الإمكان من المساحات التي اكتسحها حريق المخبر العربي منذ انفجار ١٧ ديسمبر/كانون الأول العظيم في ريف سيدي بوزيد والقصرين ومنطقة الشمال الغربي التونسي.

تصفية الإرث الثوري

هذا المشهد المشبوه لعبت في تأثيثه السفارات الأجنبية بتونس دورا محوريا وحاسما، حيث كان الحج إلى إقامات السفراء الأجانب في تونس يوميا من طرف أحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة على السواء، وزار السفراء الأجانب كل مقار الأحزاب السياسية في تدخل فاضح بالشأن الداخلي، بل إن منهم من قاد مظاهرات تطالب بإسقاط الحكومة.

اليوم ومع رحيل الحكومة الشرعية بدأت تطفو على السطح مؤشرات غير مطمئنة لتنبئ بأن في الأعماق مشاريع للتصفية ما تبقى من الثورة، أبرز هذه المؤشرات عودة مباغتة للدولة البوليسية من خلال حملات اعتقال وحشية طالت رموزا كثيرة من رموز الثورة –روابط حماية الثورة وقضية المناضل عماد دغيج مثلا– يقابلها تسريح مفاجئ وعفو عن رموز كبيرة من رموز الفساد والقمع في عهد بن علي، حتى أن بعضهم لا يستغرب أن يطالب الرجل بمحاكمته في تونس في ظل الحكومة الجديدة.

من المؤشرات الأخرى صمت إعلامي رهيب عن أداء الحكومة رغم التخبط الكبير في أدائها وإقدامها على إجراءات تطبيع مع الكيان الصهيوني ورفع الأسعار وبيع قطاعات حيوية في البلاد، وهي إجراءات كانت ستحرق الأرض لو حدثت في زمن الحكومة القديمة.

هذا الإعلام –الذي خدم الثورة المضادة وكان واحدا من أعمدتها المركزية كما كان قبل ذلك حجر الزاوية في منظومة بن علي الاستبدادية– تحول اليوم إلى حمل وديع أمام الحكومة الجديدة بل صارت أجنحته الخفية تقصف بعض الوجوه الإعلامية التي ما زالت تحافظ على قدر من النزاهة.

الأعمدة الثلاثة –التي تسند الثورة المضادة ممثلة في ذراع الدولة الأمنية العائد بقوة وذراعها القضائية وذراعها الإعلامية– ما كان لها أن تغير وجهة حركتها وطبيعتها لو لم تبرم صفقة في الخفاء لعبت فيها السفارات الأجنبية الدور الأبرز.

النهضة ومحنة السلطة

أغلب الآراء ترى أن حركة النهضة المحسوبة على التيار الإسلامي قدمت كل التنازلات الممكنة بل حتى غير المطلوبة في كثير من الأحيان خاصة بعد فاجعة الانقلاب المصري، قدمت ذلك للخارج عامة والأميركي منه بشكل معلن ولوكلائه في الداخل، مضحية بنسبة كبيرة من قواعدها التي رأت في ذلك تنكرا من قادة المهجر لتضحيات الداخل سنوات الجمر.

هذا الرأي يتأسس على قراءة عدم وعي الجماعة، فالحركة الإسلامية لا تثق في الشارع التونسي عامة متأثرة بموقف الجماهير المحايد من صراع الإسلاميين مع النظام البوليسي لـ"بن علي" في بداية التسعينيات من القرن الماضي حين حاول الإسلاميون جر الشارع إلى معركة ليست معركته فلم يستجب.

قد يقرأ هذا التنازل أيضا في إطار وعي قادة الحركة بالمعجزة التاريخية التي قذفت بهم من المنافي إلى هرم السلطة، فهم لم يكونوا قادحا للثورة ولا دافعا لها، بل استفادوا منها بشكل كبير باعتبارهم الفصيل السياسي الأكثر تنظيما عند هروب بن علي وبقاء معارضته الكسيحة فاقدة الاتجاه من هول الصدمة، فالشعب وطبقاته الفقيرة هما من قاما بالثورة، وهما من حرر حركة النهضة من الاستبداد، وليست حركة النهضة هي من حررت الجماهير وانجزت الثورة.

مفاجأة الوجود في السلطة أذهلت الجميع بمن فيهم قادة الحركة التي لن تضيع هذه الفرصة التاريخية فتسمح لنفسها بمغادرة المشهد ولو كان ثمن ذلك التحالف مع التجمع الدستوري في ثوبه الجديد أو نداء تونس حزب الهارب بن علي مثلما صرح بذلك مؤخرا أحد قادة الحركة.

قراءات أخرى من داخل الجماعة ترى في تنازلات الحركة مناورات سياسية لا غير، تراعي ما يسمح به هامش المناورة الضيق في محيط شديد العداء بما يمكن الحركة من تجنب المواجهة وتلقي صدمات قاصمة مثلما حدث في مصر، وهي قراءة يغيب عنها أن الثورة المضادة في الخارج ووكلائها في الداخل واعون هم أيضا بهذه المعادلة وبهذا الهاجس الذي تعود جذوره القريبة إلى تجربة الإسلاميين في الجزائر أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

الرئاسة ومرمى النار

رئيس الجمهورية لاعب آخر ما زال يمثل عائقا كبيرا في وجه الثورة المضادة ويعسر التعامل معه بآليات الشيطنة نفسها التي جوبهت بها التيارات المحافظة، وسيكون من دون شك عنوان الحرب القادمة بين إعلام الاستبداد وزبانيته وبين الثورة ومكاسبها، خاصة بعد أن أجبرت كل مكونات الترويكا الحاكمة على مغادرة مواقع الحكم باستثناء المجلس التأسيسي.

قد لا تجد الدولة العميقة ونظام العصابات الذي يدعمها من التهم ما يمكن إلصاقه بصورة الرئيس خاصة مع الشعبية الكبيرة التي يحظى بها في الأوساط الفقيرة والشعبية وكذلك خارج تونس، لكنها من ناحية أخرى ستناور من خلال محورين متلازمين بعد فشل الانقلاب.

يتمثل المحور الأول في عقد صفقة سياسية عبر إغراء الأوفر حظا في الانتخابات القادمة بالتضحية بالرئيس نفسه مقابل تنازلات معينة، وقد سبقت ذلك صفقات كثيرة –منها لقاء باريس الشهير– لكنها لم تكلل بالنجاح.

أما المحور الثاني فيتمثل في مواصلة شيطنة صورة الرئيس ومحاولة تفكيك الدوائر المحيطة به، وهي تقنيات تتقنها أنظمة العصابات العربية، وقد حققت نجاحين كبيرين في ذلك منذ تولي الدكتور المرزوقي سدة الرئاسة: التخلص من رئيس الجمهورية حجر مركزي في إنهاء المشروع الثوري في تونس، والذهاب به إلى أدنى ما يمكن أن يحققه من إنجازات خاصة بعد أن أفشلت الرئاسة محاولات انقلابية جدية كادت تعصف نهائيا بالمكسب الثوري.

مآلات الربيع

لا يختلف اثنان في أن الربيع العربي عصف بمصالح طبقات بأسرها، وهدد ثروات وأنظمة بالزوال والاختفاء رغم براميل النقط الداعمة للانقلاب وبراميل المتفجرات الحامية للاستبداد، وهو ما يفسر في جزء كبير منه شراسة المقاومة التي تبديها أنظمة العصابات العربية في مواجهة التغيير وحجم الدموية التي تقابل بها محاولات القضاء عليها، لأن جوهر الصراع اليوم هو الوجود نفسه لمن دأب منذ نصف قرن أو يزيد على استنزاف ثروات الأمة وبيعها لأعدائها.

لا يجادل أحد أيضا في أن أعظم مكاسب هذا الربيع هو ما عراه من مشاهد مفزعة وتحالفات مرعبة ما كان العقل العربي ليتخيلها أو يصدقها، من كان يتصور أن الجيوش العربية إنما صنعت لذبح شعوبها وحماية أنظمة العصابات العائلية أو الطائفية أو "النورجية" الت